

التقرير الخاص  
بمندی تطوير هيئة تنظيم الاتصالات (الهيئة)

مارتن كيف  
روبرت بروس  
إيان مارتن

29 أبريل 2006

## 1- مقدمة

في شهر أكتوبر من عام 2005 أوكل مدير عام هيئة تنظيم الاتصالات (الهيئة) بمملكة البحرين لجنة مختصة بإعداد تقرير مستقل عن مدى فعالية الأعمال الخاصة بالهيئة، وتتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء:

- مارتن كيف (رئيس اللجنة)، وهو بروفيسور في كلية واريك للأعمال بجامعة واريك بالمملكة المتحدة - وهو اقتصادي يتمتع بخبرة وفيرة في تقديم الاستشارات للهيئات والجهات التنظيمية والمؤسسات الخاضعة للتنظيم.
- روبرت بروس، يشغل حالياً منصب الباحث الأول في مركز الإستراتيجيات الرقمية في كلية تك لإدارة الأعمال في دارتموث في الولايات المتحدة الأمريكية، كما شغل منصب المحامي العام في السابق لهيئة الاتصالات الفيدرالية، وهي الجهة المسؤولة عن تنظيم الاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية.
- إيان مارتن، وهو خبير في إستراتيجيات الاتصالات ومحلل مالي لدى بنك إي بي إن أمرو في أستراليا ويتمتع بخبرة واسعة في مختلف المسائل المتعلقة بتنظيم الاتصالات.

قامت اللجنة الاستشارية لمنندى تطوير هيئة تنظيم الاتصالات (اللجنة) بزيارة مملكة البحرين في الفترة من 29 يناير إلى 5 فبراير 2005 حيث عقدت اللجنة في الأول والثاني من شهر فبراير 2005 عدة لقاءات مع العديد من الجهات المشاركة ذات العلاقة بقطاع الاتصالات في المملكة.

وقد تلقت اللجنة ملاحظات ومعلومات من كل من: هيئة تنظيم الاتصالات، وزارة المواصلات، الجمعية البحرينية لحماية المستهلك، بتلكو، إم تي سي فودافون المحدودة وعدد آخر من المرخص لهم في قطاع الاتصالات. وتود اللجنة أن تُعرب عن وافر الامتنان لكل من تحدث إليها وأعطاهم بعضاً من وقته وقام بتقديم آرائه بطريقة صريحة وعميقة ومفيدة.

هذا، وفي آخر يومٍ لعمل اللجنة في مملكة البحرين، نظمت هيئة تنظيم الاتصالات ورشة عمل حول مراجعة عمل الهيئة تحدث فيها عدد من الجهات ذات العلاقة وطرحت خلالها اللجنة نتائجها الأولية. وقد تلى هذا مناقشة عامة وفعالة تناولت عدداً من المسائل الهامة التي تتعلق بتطوير البيئة التنافسية في قطاع الاتصالات بمملكة البحرين.

وإذ تعرب اللجنة عن وافر الامتتان لكل من حضر ورشة العمل بما في ذلك أعضاء مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات يتقدمهم رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد بن جاسم الغتم ، تقدم اللجنة الآن تقريرها النهائي لعام 2006 والذي اعتمد كثيراً على الأمور المذكورة أعلاه. وبهذه المناسبة فقد تعهد المدير العام للهيئة بنشر التقرير وإصدار الرد عليه.

ويحتوي التقرير على الأقسام التالية:

- القسم 2: يحتوي على خلفية عامة عن عمل الهيئة.
- القسم 3: يحدد المبادئ الإرشادية التي استخدمتها اللجنة في عملها والمأخوذة من قانون الاتصالات.
- القسم 4: يقدم ملخصاً عن توصيات اللجنة.
- القسم 5: يقدم ملخصاً عن نتائج عمل اللجنة السابقة في العام الماضي.
- القسم 6: يبرز التطورات العالمية في قطاع الاتصالات خلال العام المنصرم والتي تؤدي إلى خلق فرص تجارية أكبر إلى جانب المخاطر بالنسبة للمشغلين المهيمنين.
- القسم 7 والقسم 8: يحددان أهم توصيات اللجنة.
- القسم 9 إلى القسم 13: تحدد هذه الأقسام بقية توصيات اللجنة.
- القسم 14 والقسم 15: يناقشان بعض الأولويات بشكل أوسع.

## 2- خلفية عامة عن عمل الهيئة

قامت الحكومة بوضع سياستها المتعلقة بقطاع الاتصالات في شهر مايو 2002 ثم شرعت قانون الاتصالات في أكتوبر 2002. بموجب القانون الجديد تم تحرير سوق الاتصالات بالكامل في مملكة البحرين اعتباراً من شهر يوليو 2004 وأنشئت هيئة مستقلة باسم هيئة تنظيم الاتصالات بغية تنظيم هذا القطاع.

وقد أقرت الحكومة أيضاً خطة للاتصالات توفر إطار عمل لسياسة الاتصالات بالمملكة يمكن للهيئة العمل في نطاقها. ومن المنتظر أن يكتمل تحديث هذه الخطة في وقت لاحق من هذا العام.

اتخذت الهيئة أولى خطواتها نحو تنفيذ النظام الجديد في عام 2003، وقد شملت تلك الخطوات إصدار التراخيص الأساسية وإجراءات الترخيص، وبدء إجراءات عمل المشغل الثاني للاتصالات المتنقلة، إم تي سي - فودافون البحرين. وفي شهر ديسمبر 2003 تم تعيين موظفين دائمين في الهيئة تحت رئاسة المدير العام.

وفي عام 2004 أشرفت الهيئة على دخول المشغل الثاني للاتصالات المتنقلة، كما بدء عدد المرخص لهم بالازدياد بدرجة كبيرة، غير أن قلة دخول مشغلي خدمات الخطوط الثابتة كان أمراً شاغلاً بالنسبة للجنة الاستشارية لمنندى تطوير هيئة تنظيم الاتصالات لعام 2005.

ويركز هذا التقرير بصورة أساسية على إنجازات العام 2005 وما وصلت إليه عملية تطوير البيئة التنظيمية الآن، بالإضافة إلى المسائل التي ترى اللجنة ضرورة وضعها كأولويات خلال العام.

### **3- المبادئ الإرشادية: مصالح المستخدمين على المدى الطويل**

يقع على عاتق الهيئة ثلاث مهام رئيسية ينص عليها القانون (الفصل الثاني، المادة 3) يمكن تلخيصها كالتالي:

- حماية المستهلكين
- تشجيع المنافسة
- التحقق من ضمان تقديم خدمات اتصالات عامة

وقد اعتمدت اللجنة على هذه الأغراض التي تعود بالفائدة على المستهلكين (من الأفراد والشركات) باعتبارها محور الإطار التنظيمي. وقد أقرت اللجنة هذه الأهداف الثلاثة على أساس أن تكون معياراً لتقييم هذا العرض وأدرجتها تحت بند الأهداف العامة لتشجيع مصالح المستخدمين على المدى الطويل.

#### 4- توصيات اللجنة - نظرة عامة

لاحظت اللجنة في تقريرها السابق لعام 2005 الأعباء الثقيلة الملقاة على عاتق الجهة التنظيمية في مستهل عملية التحرير. والآن وقد اكتملت العناصر الأساسية لتلك الأعباء بما في ذلك عمليات تقييم تكلفة رأس المال ومعايير الهيمنة، لا يزال هناك العديد من العناصر الأساسية الأخرى التي لم تكتمل بعد ويجب اعتبارها كأولويات حتى يتسنى دعم إرساء المنافسة السليمة والمستمرة في مملكة البحرين.

و تتمثل أهم توصيات اللجنة في الحاجة إلى:

- إكمال العرض المرجعي للنفوذ بصورة فعالة تضمن التكافؤ الفعال بأسرع ما يمكن قبل تاريخ 30 يونيو 2006.
- إصدار تراخيص لاسلكية لدعم النفاذ إلى الخطوط اللاسلكية الثابتة وتفعيل العمليات بشكل سريع.

وقد أصدرت اللجنة أيضاً توصيات بشأن عدة مواضيع أخرى:

تؤكد اللجنة على أهمية وجود إطار عمل يحدد بشكل واضح سياسة الاتصالات وتقنية المعلومات لمملكة البحرين، بحيث يساعد الهيئة في التركيز على أولوياتها ويدعم الأنشطة التنظيمية بشكل أكبر. ومن الممكن، على سبيل المثال، أن تعمل مثل هذه السياسة على قياس درجة الأهمية النسبية لتطوير خدمات اتصالات النطاق العريض في مملكة البحرين.

لقد كان واضحاً أن مستوى النقاش والآراء المطروحة من قبل الشركات العاملة في القطاع قد تطور بشكل ملحوظ عنه في العام السابق وذلك حول المسائل الرئيسية المطروحة من قبل اللجنة.

وترى اللجنة أنه من خلال تعاون الجهات الرسمية وغير الرسمية في قطاع الاتصالات فيما بينها، يمكن أن تسهم بشكل أساسي في حل المسائل التنظيمية الفرعية مثل اتفاقيات مستوى الخدمة للربط البيئي الأمور المتعلقة بالنفوذ وبروتوكولات انتقال العملاء من مشغل إلى آخر وهكذا. وغالباً ما

تمتلك الشركات الرائدة في هذا القطاع خبرات يمكن استغلالها للفائدة العامة برعاية مناسبة من الجهة التنظيمية، كسباً للوقت وحفاظاً على الموارد.

وبالمثل تعتبر اللجنة أنه من المهم أن تنسق الجهات الحكومية المعنية فيما بينها لتنفيذ السياسات الأساسية والتي قد تشمل خدمات النطاق العريض في مملكة البحرين ومبادرات الحكومة الإلكترونية والتوسع المبني على تقنية المعلومات والاتصالات.

بالإضافة إلى التوصيات الأساسية والأولويات التي رصدها اللجنة، فإنها ترفع عدد من التوصيات الإضافية لهيئة تنظيم الاتصالات من خلال هذا التقرير. وكتوصية شاملة، ترى اللجنة ضرورة أن تنتهج الهيئة أسلوباً أكثر إستراتيجية بالنسبة للعمل التنظيمي حيثما أمكن من خلال التعاون مع والاستفادة من الخبرات في هذا القطاع وتجنب التركيز على الأمور الصغيرة والتي لا تتمتع بأهمية كبيرة. وترى اللجنة أن يتم تطبيق هذا الأسلوب الإستراتيجي على مجالات الهيمنة على السوق في الوقت الراهن والآثار المحتملة للخدمات التي تتعلق ببروتوكول الإنترنت مستقبلاً.

وتوصي اللجنة قبل كل شيء بأن تركز هيئة تنظيم الاتصالات انتباهها على احتياجات المستخدمين وخاصة احتياجاتهم على المدى الطويل. ويجب أن يكون هذا الهدف هو المعيار بالنسبة للهيئة عندما توزع مواردها بين المهام التنظيمية. وقد يتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية الخاصة للمسائل المتعلقة بأساس عملية التطوير وتحقيق المنافسة الفعالة، والتقليل من التركيز على المسائل الآنية التي قد لا تعطي نتائج مستدامة.

## 5- ملاحظات اللجنة في عام 2005

استعرضت اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير الهيئة لعام 2005 التطورات التي حدثت في عام 2004 ولاحظت ظهور مشغل ثانٍ للاتصالات المتنقلة بالإضافة إلى إصدار عدد من التراخيص. من ناحية أخرى، لاحظت اللجنة انعدام أية منافسة في خدمات الخطوط الثابتة بسبب العديد من العوائق المتبقية وخاصة انعدام النفاذ الفعال إلى تلك الخدمات.

كما لاحظت اللجنة الاستشارية لعام 2005 أن الأولوية الأولى هي الحاجة إلى توفير خدمات النفاذ في أسواق البيع بالجملة التي يحتاجها المشغلون الجدد.

ولا عجب أن لاحظت اللجنة الاستشارية لعام 2005 أن عمليات الترخيص للمشغلين الجدد وإصدار الموافقات على أسعار التجزئة قد استحوذت على جزء كبير من وقت الهيئة ومواردها، وقد قامت بالتوصية كأولوية ثانية باتخاذ ما يلزم لتسهيل ترشيد نظام أسعار التجزئة وذلك لتقليل حجم العمل بالنسبة للهيئة في هذه الناحية.

و قد شملت هذه المجموعة الوسطى من الأولويات لعام 2005 أيضاً ما يلي:

- الفصل المحاسبي، حتى يمكن فهم قاعدة تكاليف شبكة الناقل المهيمن بشكل أفضل وبالتالي تحديد معدل الأجر العادل للزبائن والمنافسين على حد سواء. وقد تلقت تلك اللجنة الكثير من الملاحظات تُفيد بأن اشتراطات الفصل المحاسبي مرهقة للغاية بالنسبة للمشغلين الجدد كما أنها تأخذ الكثير من وقت الهيئة رغم إصدار بعض الإعفاءات من الحسابات التنظيمية المفصلة لبعض المشغلين الجدد.
- طرح مجموعة من أسعار الربط البيني والنفاد بالجملة، حيث تعين على الهيئة إحراز التقدم عبر قائمة شاملة بشأن العملية المعقدة جداً ولكنها ضرورية لتحديد مكونات الشبكات والتسعير المناسب والأسلوب التنظيمي التي تعد جوانب رئيسية هامة من النظام والنفاد إلى العملاء. وكان من أهم المجالات التي تمت مناقشتها وبحثها على نطاق واسع ما إذا يتعين على الهيئة عمل المزيد على المستوى العملي بشأن الربط البيني والنفاد.
- هنالك مسائل اعتبرتها اللجنة الاستشارية لعام 2005 أقل إلحاحاً نوعاً ما ولكنها لا تزال على قدر من الأهمية، مثل القرار الخاص بمدى أهمية وجود مشغل ثالث للاتصالات المتنقلة والقرارات الخاصة بإعادة موازنة التعرفة. وعلى وجه التحديد كانت مسألة إعادة الموازنة ضرورية بحيث يسمح ذلك بالتوصل إلى التعريفات المحددة على أساس التكلفة بالنسبة لكل من المنتجات والخدمات المقدمة بالجملة والتجزئة.

ولاحظت اللجنة الاستشارية لعام 2005 القلق المشترك بين الجهات الممثلة لقطاع الاتصالات تجاه مستوى موارد الهيئة وتحديدها لأولويات مهامها. فقد مثل عدم وجود حل جاهز للمسائل الرئيسية لدخول السوق والتي تؤثر على الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية الجديدة سبباً لقلق الكثيرين. وقد أشار بعض المشاركين إلى الحاجة لوضع جدول زمني وقائمة لتحديد الأولويات

للمسائل الرئيسية مثل النفاذ من أجل تسهيل عملية دخول السوق، وهي كلها اقتراحات أيدتها اللجنة الاستشارية لعام 2005.

ومن المسائل الأخرى التي أثارها اللجنة الاستشارية لعام 2005 وأوصت بها، الحاجة إلى وجود سياسة شاملة ومتسقة فيما يتعلق بالطيف الترددي وسياسة تدعم خدمة النطاق العريض في مملكة البحرين.

وبعد استعراض عمليات المراجعة خلال العام 2006، ترى اللجنة الحالية أن كثيراً من التطور والنقد قد تحقق، غير أنه في الواقع لا زالت هذه التحديات موجودة بل وآخذة في التزايد .

## 6- الفرص المستقبلية وأبرز الاتجاهات

في السنة التي أعقبت عملية المراجعة للجنة السابقة، أحدثت التطورات في قطاع الاتصالات على مستوى العالم زيادة في التحديات التي تواجه مشغلي الاتصالات والجهات التنظيمية. ومن تلك التحديات، ظهور خدمات الاتصالات المتنقلة وخدمات النطاق العريض وطرح الخدمات عالية السرعة والتقنيات القائمة على بروتوكول الإنترنت بشكل تجاري. وتبين لنا من مناقشاتنا مع مشغلي خدمات الاتصالات في مملكة البحرين أنهم يشعرون بهذه التطورات في مملكة البحرين، وأنهم حريصون على الاستفادة منها.

وفي تقدير اللجنة أن إطار العمل التنظيمي الحالي يوفر منصة أساسية صلبة لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في مملكة البحرين ضمن بيئة تنافسية قوية منفتحة على السوق. ونحن نرى على وجه الخصوص أن هيئة تنظيم الاتصالات هي جهة تنظيمية مستقلة وعلى مستوى جيد من الكفاءة وقائمة على مبدأ الشفافية وفي موقع مناسب يمكنها من إدارة مسؤولياتها في بيئة تتسم بالتغيير المتواصل.

ومن ناحية أخرى فإن الدخول الفعلي لمشغلين جدد وتحول بتركيز من شركة احتكارية إلى شركة أساسية عاملة في سوق تنافسية مفتوحة، يسير ببطء أكثر مما ينبغي. ويعود السبب في ذلك، إلى حد ما، إلى الموارد المتاحة وإدارة أولويات تحقيق التنافس. ومن ناحية أخرى، يعكس ذلك التركيز على العمليات في مقابل النتائج حيث أن إتباع أفضل الممارسات العالمية لن يعود بالنفع إذا كانت المحصلة النهائية وضع قيود أمام الإصلاحات الهادفة. وترى اللجنة أن هنالك فرصاً

متوفرة لإدارة العملية التنظيمية بطريقة أفضل تضمن تحقيق نتائج فعالة بسهولة دون المس بسلامة تلك العملية.

مما لا شك فيه أن بعض العمليات التنظيمية ستكون أقل تعقيداً. فمع ظهور الفرص للتنافس من خلال التقنيات الجديدة القائمة على بروتوكول الإنترنت، أصبح التوجه العام عالمياً يتجاوز النماذج التنظيمية القديمة ويسرع من عملية الاشتراك في خدمة النطاق العريض ويوسع من نطاق خدماتها. وبالمثل، فإن التقنيات اللاسلكية والتقنيات الأخرى المعطلة قد توفر فرصاً غير منظورة للدخول في هذا القطاع بالإضافة إلى ازدياد في الخدمات واطراد في التغيير.

إن أفضل مكان لاختبار هذه النماذج ومعرفة أثرها على الخدمة وإمكانيات مساهمتها في إثراء مملكة البحرين هو السوق التنافسية ولا ينبغي لعملية التنظيم أن تعرقل ظهور الفرص المحتملة. وتؤمن اللجنة بشدة أن مسألة تصنيف وترتيب المشغلين الجدد الذين بدعوا في الظهور الآن في مملكة البحرين يجب أن تترك إلى الأسواق وليس للجهة التنظيمية. سوف ينجح بعض المشغلين الجدد وليس جميعهم. وسيجد العديد منهم سبلاً فعالة للتعاون فيما بينهم في ترتيب النفاذ الدولي للإنترنت و/أو البنية التحتية حتى في ظل تنافسهم الشديد على اكتساب زبائن جدد على مستوى سوق التجزئة. وحتى بتلك نفسها قد تجد أنه من الأفضل لها أن تطور خطأً تجارياً بالجملة يحقق لها أرباحاً وإن كانت تتنافس مع المشغلين الجدد لكسب المستخدمين

قد لا يمكن مع كل هذه التطورات تحقيق تغيير سريع للتحديات التنظيمية التقليدية التي تتركز حول إدارة الهيمنة على السوق. وبدلاً من ذلك فقد نتج تلك التطورات في تغيير طريقة الحد من الهيمنة مع ظهور المنافسة وخلق مخاطر جديدة لبتلكو كمشغل مهيم و خاصة في قاعدة إيراداتها من الخطوط التقليدية الثابتة. وفي نفس الوقت فإنها تخلق فرصاً جديدة لبتلكو وللمشغلين الجدد في السوق على حد سواء. وبينما تظل الحاجة للوائح التنظيمية قائمة ومستمرة، فإنه من الأفضل أن تكون تلك اللوائح مساندة للتغيرات التي تحدث في السوق بدلاً من مساندة أية نتائج معينة.

وقد يكون هذا التمييز فريداً إلا أنه ضروري، فمملكة البحرين نفسها عبارة عن سوق جغرافية صغيرة مع احتمال محدودة معايير عملية تشغيل السوق في المستقبل. وإذا أخذنا في الاعتبار نطاق المملكة وحده، فقد تتحمل عدداً أقل من الشركات العاملة والداخلية في السوق، وقدراً أقل من التجديد والتطوير.

ولكن من ناحية أخرى تتمتع مملكة البحرين بموقع فريد ضمن سوق إقليمية حيوية بدأت في الظهور. وكسوق متطورة في منطقة الخليج مع إمكانيات الحصول على رأس المال، فإن النموذج الصحيح للدخول بشكل تنافسي سوف يساعد على دعم فرص العمل الإقليمية وربما أيضاً على مستوى المعايير الدولية على نطاق أوسع.

وبعد التقييم الوافي للملاحظات التي وردت من عدد من المشاركين في السوق، تخشى اللجنة أن يؤدي الإفراط في فرض التعليمات إلى إعاقة معدل وشكل دخول المنافسين إلى السوق وبالتالي تطور القطاع ككل. تضمنت الملاحظات التي تلقتها اللجنة وتكررت أيضاً أثناء ورشة العمل على اقتراح حد الهيئة الآن من دخول المنافسين الجدد بعد أن أصدرت التراخيص الأساسية. وترى اللجنة أن اللوائح الإلزامية المتزايدة وفرض القيود على عملية الترخيص أو على دخول السوق لن يخدم مصالح المستخدمين في مملكة البحرين على المدى الطويل. وكلما كان للمشغلين في مملكة البحرين حرية العمل وإيجاد مواقع لهم في السوق في مملكة البحرين والاستجابة لتحديات تلك السوق، أصبح الوضع أفضل لخدمة المستخدمين في المملكة وبالتالي إيجاد مواقع لهم والعمل في سوق الخليج الإقليمية في مملكة البحرين والاستجابة للتحديات الإقليمية.

## 7- أهم التوصيات: الحاجة لنظام فعال للنفاز

خلال مناقشات اللجنة مع المشاركين من ذوي العلاقة بقطاع الاتصالات، كانت أبرز الملاحظات والمخاوف بين المشاركين، غياب نظام فعال لخدمة النفاز، وبالتحديد نظام فعال للعرض المرجعي للنفاز. ويعتبر هذا الأمر في نظر اللجنة أمراً عاجلاً للغاية في هذا الوقت، وتوصي اللجنة أن تلتزم الهيئة بالتأكد من تطبيق هذا النظام بأسرع ما يمكن، وتحديدًا، يجب أن يتم ذلك خلال فترة لا تتجاوز نهاية شهر يونيو 2006.

وكحد أدنى، يجب أن تضم خدمات النفاز المعنية النفاز إلى العملاء من خلال إيجار الخطوط بالجملة والمشاركة في الخطوط وفك التحريم والأنايب وإعادة نقل حركة المعلومات إلى نقاط تواجد معينة.

ويجب أن يضمن العرض المرجعي للنفاز التكافؤ الفعال في العناصر الرئيسية والتي يجب وضعها كبنود لاتفاقيات مستوى الخدمة. وقد يكون من الأفضل أن تقوم الشركات الأساسية العاملة في

السوق بما فيهم بتلكو وطالبي النفاذ بتحديد تلك العناصر من خلال عملية استشارة إلا أن هذا الأمر لم يحدث بعد. وعلى كل حال، إذا كانت عملية الاستشارة ستؤدي إلى تأخير العرض المرجعي للنفاذ إلى ما بعد شهر يونيو فربما يكون من الأفضل أن تبت الهيئة في بعض بنود اتفاقيات مستوى الخدمة لكي تضمن إعداد عرض مرجعي للنفاذ قابل للتطبيق بطريقة مناسبة، لكن يجب أيضاً ترك المجال لإجراء بعض المراجعة والتحسينات عليه فيما بعد.

هذا ومما لا بد منه ظهور ظروف تقيد التكافؤ الفعال سواء إما من خلال القيود الإدارية أو الإهمال أو التحايل. وقد يكون الفصل الهيكلي أحد طرق التعامل مع هذه المسألة، ولكن غالباً ما تكون هذه الطريقة ذات نتائج سلبيةً نحو المستخدمين من شأنها أن تسبب أضراراً أكبر من المشكلة ذاتها. ولا تؤيد اللجنة عملية الفصل الإجمالي التي تحد من فرص المنافسة الفعالة أو التي تقيد من مقدرة المشغل المهيم على تلبية احتياجات المستخدمين. ومهما يكن فهناك عدة خيارات بديلة قد تحسن التكافؤ دون إعاقة الأداء التنافسي القانوني للمشغل المهيم، وتشمل تلك الخيارات إعداد التقارير وضمان حماية الأموال والفصل التشغيلي.

ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يكون لبتلكو حرية استغلال مميزات الاقتصادية النسبية بما في ذلك حجم ونطاق نشاطها، لأن المستخدمين قد يستفيدون منها في نهاية الأمر. ولكن يجب عدم السماح لبتلكو باستغلال هذه المميزات لتقييد المنافسين الآخرين بما في ذلك تخفيض حجم نفاذهم إلى الخدمات الأساسية.

هذا وتوصي اللجنة بأن تُدار عمليات بتلكو بالجملة كإدارة منفصلة يكون لها موظفوها الخاصين بها (وتكون منفصلة عن أنشطة التجزئة) وبأغراض أداء منفصلة. وتقوم هذه الإدارة بإعداد تقارير عن أدائها بما في ذلك توفير خدمات النفاذ لعمليات بتلكو بالتجزئة ولطالبي النفاذ على حد سواء.

وقد تحدد عملية الاستشارة التي نوجزها في القسم (10) أهم مقاييس الأداء، ولكن يجب أن يشمل الحد الأدنى من هذه المقاييس بيانات تزويد الخدمة ودقة مواعيد التنفيذ وإجراءات ضمان جودة الخدمة.

## 8- أهم التوصيات: إصدار تراخيص لاسلكية على أوجه السرعة

هنالك أمر ملح برز أثناء النقاش بين اللجنة والمشاركين في قطاع الاتصالات وهو الشعور بالإحباط لعدم توفر خدمة الطيف الترددي اللاسلكي بصورة عاجلة لتساند عملية تزويد الشبكات بالنسبة للنفاز إلى العملاء وإعادة نقل حركة المعلومات على حد سواء. وهناك دليل من الأسواق الأخرى التي تم تحريرها وهو أن الطيف الترددي الراديوي (اللاسلكي) يدعم فرص الدخول إلى السوق بشكل سريع نسبياً وهي فرص يمكن دعمها فيما بعد بالبنية التحتية للخطوط الثابتة.

وتوصي اللجنة بإنشاء نظام الإجراءات السريعة للتعامل مع تحديد وتخصيص الطيف الترددي اللاسلكي للنفاز إلى الشبكات ولإعادة نقل حركة المعلومات. ومن خلال نقاشنا مع مشغلي خدمات الاتصالات والمسؤولين في القطاع الحكومي تم الاقتراح على أن يتم توفير طيف ترددي ذي نطاق قدره 3.5 جيجاهرتز بشكل سريع لدعم خدمة النفاز إلى الخطوط اللاسلكية الثابتة. وبالمثل توصي اللجنة بسرعة إنشاء نظام "للترخيص البسيط" ليدعم خدمات الإنترنت اللاسلكية (WiFi).

ومن المعلوم أنه في حال بيع الطيف الترددي المتوفر عن طريق المزاد فإن المشغلين الذين يملكون إمكانيات تجارية أكبر يكونون هم أصحاب الفرصة الأفضل في دخول السوق. وفي الحقيقة قد يكون هذا هو ما يحدث في مملكة البحرين أيضاً. أما في حالة استخدام أسلوب اختيار "المشغل الأنسب"، فإن اللجنة توصي أن تكون عملية الاختيار قائمة على أسلوب الشفافية وأن تركز معايير الاختيار على سرعة إقامة المنافسة في سوق الخطوط الثابتة بدلاً من التركيز على زيادة الإيرادات.

وسواء أتم تخصيص الطيف الترددي لخدمة النفاز إلى الخطوط اللاسلكية الثابتة عن طريق المزاد أم عن طريق أسلوب اختيار المشغل الأنسب وطالما أن الغرض من ذلك هو دعم المنافسة على الخطوط الثابتة، فإن اللجنة ترى ألا يتم منح بتلك تراخيص مبدئي للطيف الترددي لخدمة النفاز إلى الخطوط اللاسلكية الثابتة. وإذا كان هنالك سبب تجاري قوي يدفع بتلك للحصول على ترخيص لخدمة النفاز إلى الخطوط اللاسلكية الثابتة فيجب أن يُمنح ذلك الترخيص بعد أن يبدأ عدة مشغلين آخرين نشاطهم.

إن اللجنة تعتقد أن إلغاء التمييز الحالي بين الاستخدام "الداخلي" و "الخارجي" للمرافق التي تعتمد على خدمة الإنترنت اللاسلكية (WiFi) سيكون إجراءً بناءً. فمن المتوقع أن يعطي التطور السريع لمرافق خدمة توصيل شبكات المناطق المحلية اللاسلكية في الأماكن العامة قوة دفع إضافية للعملية الهامة لتوفير بديل لهيمنة بتلكو الحالية في سوق النفاذ المحلية. إن التشبيك المتداخل لمرافق خدمة الإنترنت اللاسلكية (WiFi) يحمل في طياته وعداً كبيراً للتوسع السريع في نشر خدمات الإنترنت عالية السرعة في المناطق المتحضرة. فهناك نماذج هامة من الشبكات عالية السرعة القائمة على التحضر بدأت تظهر الآن في مدن الولايات الأمريكية المتحدة وفي الدول الأخرى. وعليه لا ينبغي أن تكون السياسات التنظيمية وسياسات الطيف الترددي عائقاً أمام الإبداع وأمام تقليل القوة السوقية الحالية لبتلكو.

وتوصي اللجنة أيضاً أن تقوم خدمة العرض المرجعي للنفاذ بتخطيط ورسم توصيل عقد خدمة الإنترنت اللاسلكية (WiFi) بشكل منفصل بما في ذلك إعادة نقل حركة المعلومات سواء من خلال تقنية خط المشترك الرقمي أو أي تقنية بديلة.

## 9- توضيح أهداف سياسة الاتصالات

علمت اللجنة أن الحكومة بصدد إصدار الخطة الوطنية الثانية للاتصالات خلال العام 2006، وتشير اللجنة إلى أهمية وجود إطار عمل واضح المعالم لسياسة الاتصالات وتقنية المعلومات بمملكة البحرين يبرز الأولويات ويساعد الهيئة على التركيز ويقدم دعماً أكبر لأنشطتها التنظيمية.

وكانت اللجنة قد أشارت مسبقاً إلى ضرورة أن تقوم الهيئة بوضع أولوياتها لكي تكون أكثر فاعلية في دعم المنافسة ودعم احتياجات المستخدمين النهائيين. ولكن يصعب من ناحية أخرى وضع الأولويات التنظيمية بينما العناصر الأساسية للسياسة لم توضع بعد بشكل واضح. وعلى وجه التحديد، ترى اللجنة في ظل التطورات التقنية الموجزة في القسم (6)، ضرورة أن تقوم الحكومة بتوضيح سياستها فيما يتعلق بنشر خدمة النطاق العريض في مملكة البحرين.

## 10- الأسلوب التعاوني

تطور مستوى النقاش والآراء بين الشركات العاملة في السوق حول القضايا الرئيسية تطوراً كبيراً وملحوظاً منذ نقاش اللجنة في العام الماضي. وعليه فنحن نرى أن الوقت مناسب الآن لدور أكبر للحوار الرسمي بين المستخدمين ومقدمي الخدمة والجهة التنظيمية والمسؤولين في القطاع الحكومي المعنيين.

وترى اللجنة أن الجهات الرسمية وغير الرسمية لقطاع الاتصالات يمكن أن تلعب دوراً رئيساً في حل المسائل التنظيمية الفرعية بشكل تعاوني مثل اتفاقيات مستوى الخدمة للربط البيني وطرق النفاذ وبروتوكولات انتقال العملاء من مشغل لآخر وهكذا.

وعليه توصي اللجنة بما يلي:

- أن تنشئ هيئة تنظيم الاتصالات ورش عمل حول قطاع الاتصالات مع الإشراف على تلك الورش لمناقشة وتحسين أهم عناصر عروض خدمة العرض المرجعي للنفاذ.
- إجراء ترتيبات مماثلة واستخدامها لخلق إمكانات مشتركة وإجماع حول الأهداف التنظيمية وسبل تحقيقها.
- للهيئة أن تقرر أين وكيف يمكن تطوير تلك الورش بحيث تصبح عملية استشارة مستمرة وربما أمكن نقل بعض المسائل التنظيمية في الوقت المناسب إلى قطاع الاتصالات بحيث ينظم نفسه بنفسه.
- أن تنشئ هيئة تنظيم الاتصالات لجنة للمستهلكين تضم المرخص لهم وأن تزيد من "أصوات المستخدمين" (من المستهلكين والقطاع التجاري) في اتخاذ القرارات التنظيمية وخاصة فيما يتعلق بمستويات الخدمة والمسائل التي تهم المستهلك.
- أن تستمر الهيئة في وضع إطار عمل لعملية الاستشارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والتعاون بين الجهات التنظيمية في دول المجلس.

- تطوير وتحسين آليات حل النزاعات بطرق خاصة.

## 11- تطوير أسلوب إستراتيجي للعملية التنظيمية

إن إنشاء الجهات العاملة في قطاع الاتصالات على المدى الطويل من شأنه أن يساعد على تسيير العملية التنظيمية وحل المسائل الإجرائية والتشغيلية، وهذا قد يتيح الفرصة للهيئة للتفرغ والالتفات إلى التركيز على أمور أكثر أهمية ووضع إستراتيجيات أفضل لتنظيم الاتصالات. وحتى في الوقت الراهن ومع بدء المنافسة في سوق الاتصالات، فمن المنطقي أن تباشر الهيئة مهمة إعادة تحديد أولوياتها في النواحي التي تستطيع فيها استخدام قوة إمكانياتها لتحقيق أكبر قدر من الفوائد.

هذا وتوصي اللجنة أن تقوم الهيئة بالتالي:

- وضع أسلوب إستراتيجي للوائح التنظيمية لبتكو مستقبلاً مع الأخذ في الاعتبار هيمنتها الحالية واحتمال أن تسهم التطورات الجديدة في مجال بروتوكول الإنترنت في تقليص هذه الهيمنة بصورة سريعة في بعض أسواق الاتصالات؛
- عمل "خارطة طريق" تتناول الموقف الحالي لبتكو في السوق واحتمال التغيير مع ظهور تحديات المنافسة، وتكون هذه الخارطة بمثابة دليل تعتمد عليه الهيئة لإرشادها إلى أفضل السبل لإدارة جهودها على مر الزمن؛
- وضع إطار العمل الإستراتيجي الجديد هذا من واقع محصلة المناقشات الاستشارية مع جميع الجهات العاملة في هذا القطاع والمهتمة به. وقد يتزامن ذلك في الحقيقة بانسجام مع عمليات الاستشارة قيد الدراسة الخاصة بمسائل الطيف الترددي والعرض المرجعي للنفاد ونشر شبكات النطاق العريض وقضايا التسعير.

## 12- التنظيم الفعال لبتكو

إن أداة تقييم أداء هيئة تنظيم الاتصالات خلال العام القادم وما بعده هو تنظيمها لبتكو. فالتنظيم الفعال يضمن قيام بتكو بتوفير خدمات النفاذ اللازمة بصورة مناسبة بالإضافة إلى الحد من

استخدام قوتها السوقية في إعاقة عمليات المنافسين لها. وفي نفس الوقت ومع الإقرار بأنه من المتوقع أن تبقى بتلكو المورد الرئيسي لخدمات الاتصالات الأساسية في مملكة البحرين إلى أجل غير مسمى فلا ينبغي إعاقة بتلكو عن السعي لتنفيذ عمليات تجارية مشروعة. إن المنافسة الفعالة التي تدعمها لوائح تنظيمية جيدة ينبغي أن تشجع بتلكو على أن تكون منافساً قوياً.

إذن كيف يمكن للهيئة أن تحقق هذا التوازن بين المصالح بأفضل السبل؟ إن الوضع المثالي هو أن تحقق بتلكو أداءً أفضل من خلال الاستجابة تجارياً في سوق التجزئة بدلاً من تركيز جهودها ومواردها على الأمور التنظيمية. وفي هذا الصدد تقترح اللجنة أن تقوم الهيئة بالتالي:

- إعطاء الأولوية لتنفيذ وحدة داخل بتلكو للأعمال التجارية بالجملة ذات ممارسة جيدة في الأسواق المنافسة ويتم تزويدها بموظفين أكفاء مع الالتزام برفع تقارير منتظمة عن مؤشرات للأداء يتم الاتفاق عليها.
- تحسين وإتمام عروض خدمة العرض المرجعي للنفاد وتفعيلها خلال فترة لا تتجاوز أُلـ 30 يونيو 2006 بحيث تستجيب هذه الخدمات للمتطلبات التجارية الفعلية و"الفورية" للمشغلين الحاليين.
- وضع ترتيبات تشمل إعداد التقارير اللازمة وذلك للالتزام بضمان وتنفيذ تكافؤ مدخلات الجملة إلى بتلكو والمشغلين الجدد في السوق.
- وضع نسب مناسبة لأسعار التجزئة والجملة.

وتحتاج بتلكو لمرونة كبيرة في أسعار التجزئة لكي تتمكن من مواكبة التطورات التي حدثت، مثل التقارب بين الخطوط الثابتة والمتنقلة والنطاق العريض والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت. وترى اللجنة ضرورة تزويد بتلكو بمرونة متزايدة في أسعار التجزئة بالإضافة إلى الشركات الأخرى العاملة في السوق، على أن تكون هذه المرونة جزءاً من "عملية إستراتيجية متكاملة" أو "تسوية تنظيمية" تعتمد على توفير خدمات بالجملة متكافئة بالكامل ومثبتة بالتجربة.

ويشترط لتوفير خدمات بالجملة متكافئة وفعالة، توصي اللجنة أن تقوم الهيئة بما يلي:

- تزويد بتلكو بالمزيد من المرونة في تحديد أسعار التجزئة مع التركيز أولاً على المرونة في سوق الاتصالات المتنقلة.
- تبسيط عملية مراجعة أسعار التجزئة وتخفيضها إلى التزام بالإفشاء بالنسبة للخدمات عندما يتم تنفيذ التكافؤ بالجملة على أساس يمكن التحقق منه.
- تشجيع بتلكو على وضع خطة مقترحة لإعادة هيكلة أسعار الخطوط الثابتة وإعادة موازنتها تدريجياً على ضوء التقارب بين الخطوط الثابتة والمتنقلة والتطورات في خدمة نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت.
- العمل مع بتلكو لتطوير حزم خدمات تتناسب المستخدمين من ذوي الدخل المحدود وعرض تلك الحزم على الجهات المناسبة للاستشارة.
- استخدام سياسات تنفيذ قوية حيثما كان ذلك ضرورياً كحافز لتغيير "طريقة عمل" بتلكو إلى أسلوب تعاوني أكثر ويتجنب المواجهات من جميع النواحي.

وخلال الأسبوع الذي كانت فيه اللجنة تجري مناقشاتها الاستشارية في مملكة البحرين، اقترحت بتلكو تقديم خدمة خط المشترك الرقمي بسعة 256 كيلوبايت/ثانية مقابل 10 دنانير بحرينية، وهو رقم يمثل تخفيضاً كبيراً للسعر الحالي لتلك الخدمة. ورأت اللجنة أن الموافقة على هذا العرض قد يلزم العديد من المستخدمين بعقود خدمة قبل الدخول الوشيك لمشغلين جدد لخدمات الخطوط الثابتة والذي بدوره يعتمد على سرعة إطلاق الطيف الترددي للنفاز إلى الخطوط اللاسلكية وعلى تنفيذ إطار عمل فعال للعرض المرجعي للنفاز.

وبناء على ذلك أوصت اللجنة بتعليق الموافقة التنظيمية على العرض باعتبار أنه يؤثر على عملية المنافسة إلى أن يتم ما يلي:

- دخول مشغلي خدمات الخطوط الثابتة، وذلك سيكون ممكن من خلال إكمال نظام الأسلوب العاجل في النطاق 3.5 جيجاهرتز لخدمة النفاذ إلى الخطوط اللاسلكية الثابتة (أنظر القسم 8)، و
- تنفيذ عملية إصلاح وحدة الأعمال التجارية بالجملة من قبل بتلكو وفق ما هو مبين أعلاه وتقديم خدمات بالجملة متكافئة وفعالة ومثبتة بالتجربة.

### 13- توصيات أخرى

توصي اللجنة أيضاً أن تقوم الهيئة بما يلي:

- بحث سبل فتح مصادر إضافية للتوصيل المحلي والدولي لبدالة إنترنت البحرين وأية بدالات إنترنت أخرى في المستقبل واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك؛
- التأكد من عدم وجود تضارب مصالح في إجراءات توفير النفاذ إلى الأنابيب بما في ذلك استبعاد موظفي بتلكو من جهات إصدار القرارات في القطاع العام؛
- استكمال قرار منح ترخيص ثالث للاتصالات المتنقلة على أن يكون أقل أولوية من المبادرات الأخرى لفتح السوق.

### 14- أفكار ختامية 1: النطاق العريض

أشار تقرير اللجنة لعام 2005 إلى أن التجربة في البلدان الأخرى قد أوضحت أن قطاعات رئيسية من الاقتصاد - خاصة الاقتصاد النامي الذي يعتمد على الخدمات، بحاجة إلى تطبيقات خدمة النطاق العريض لتمكين تلك القطاعات من تحقيق إمكاناتها الكاملة للنمو. ومن المرجح أن يكون توفير هذه التطبيقات بشكل واسع عاملاً رئيسياً لازدهار مستقبلاً وللوضع التنافسي لمملكة البحرين عالمياً في قطاعات مثل الخدمات المالية والسياحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمدارس والحكومة وكذلك قطاع أصحاب البيوت.

والياً فإن المستخدمين من القطاع التجاري في المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم يقومون وبشكل متزايد بمقارنة أسعار وسرعات توصيلات النطاق العريض المتوفرة لهم مع ما يعرض على منافسيهم في الدول الأخرى. وقد شرعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" في جمع هذه الإحصائيات المقارنة والتي تؤكد مثلاً على أن عروض خدمة النطاق العريض في اقتصاديات دول معينة في قارة آسيا متوفرة لسرعات أكبر 10 مرات أو أكثر بنفس السعر الذي تعرض به خدمة خط المشترك الرقمي ومودم الكابل بشكل نموذجي في الولايات المتحدة. وفي المقابل فإن الخدمات المعروضة في الولايات المتحدة في النطاق 2-3 ميجابايت في الثانية تتوفر عموماً للاستخدام المنزلي ولعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأسعار أقل بكثير من الأسعار المفروضة على منتجات خدمة النطاق العريض الأقل جودة في مملكة البحرين، الأمر الذي يبعدها عن متناول معظم أصحاب البيوت البحرينية. وتعكس هذه الاختلافات في الأسعار أيضاً وبشكل جزئي اختلافات كبيرة في سعر التوصيل الدولي للإنترنت في مملكة البحرين ومنطقة الخليج مقارنة مع أنحاء أخرى من العالم ولكن ذلك قد لا يكون هو سبب الاختلاف.

ومن المرجح أن يكون لهذا التباين في الأسعار وتوفير العروض الخاصة بالنطاق العريض في مملكة البحرين وشركائها العالميين في التجارة آثار سلبية كبيرة على مسيرة النمو الاقتصادي في مملكة البحرين. فقد يكون ذلك لمصلحة دول أخرى في المنطقة أكثر حيوية لتحفيز النمو في قطاعاتها الاقتصادية التي تعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات.

## 15- أفكار ختامية 2: تحسين اللوائح التنظيمية

إن المطلوب هو دور أكثر فاعلية للمساهمين من القطاع التجاري للتأثير على سرعة واتجاه سياسة الاتصالات في مملكة البحرين. فسياسة الاتصالات ليست مقتصرة بأن تعنى ببثلكو وإم تي سي فودافون والأعداد الكبيرة من المشغلين الجدد التي بدأت في الظهور الآن لتقديم نطاق من الخدمات التقليدية في مجال الاتصالات والخدمات التي تعتمد على الإنترنت. إنها تؤثر بشكل أساسي على شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص التي تعتمد على تلك الخدمات. ورغم أن اللجنة على علم بمدى اهتمام جهات عليا داخل الحكومة والمجتمع التجاري بمستقبل التطور الاقتصادي لمملكة البحرين، إلا أن اللجنة لم تسمع تلك الأصوات خلال لقاءاتها في مملكة البحرين هذا العام كما لم تسمعها في العام الفائت.

وإذا لم يكن هنالك تركيز موحد عام حول الكيفية التي يمكن أن تساهم بها سياسة قطاع الاتصالات في نمو مملكة البحرين مستقبلاً ووضعها التنافسي، فإن النقاش غالباً ما يبدو كنزاع بين مشغل مهيمن وشركات جديدة حريصة على الصراع حول الإيرادات وإيجاد مواقع لها في السوق. إن المخاطر في الحقيقة هي أكبر من ذلك بكثير. فبإمكان المنافسة المتزايدة زيادة نشاط بتلكو، بل ويجب أن يتم ذلك، وتجعلها أكثر كفاءة في الأداء وأكثر تجديداً واستجابة لاحتياجات العملاء. كما أن الخدمات الجديدة التي تعتمد على بروتوكول الإنترنت وخدمة التوصيل إلى الخطوط اللاسلكية تحمل إمكانية تسريع توفير خدمة النطاق العريض بشكل رئيسي في مملكة البحرين. وعليه فإن المخاطر والتحديات التي يواجهها مشغل مهيمن مثل بتلكو من جراء تلك الخدمات ستكون كبيرة جداً. غير أن حجب بتلكو عن مثل هذه المخاطر والتحديات، بدلاً من إعدادها من خلال نظام تنظيمي جديد وأكثر مرونة كالذي ذكرناه أعلاه، سيكون خطأ فادحاً.

ومن المرجح أن يجلب فتح سوق الاتصالات في مملكة البحرين عدداً كبيراً من المشغلين الجدد في هذا القطاع. وسوف ينجح البعض وسيفشل آخرون. ومن المتوقع أن يتنافس المشغلون الجدد تنافساً حاداً مع بعضهم البعض ومع بتلكو. ومن المحتمل كذلك أن يجد كثير من المشغلين الجدد فوائد في التعاون فيما بينهم وفي المنافسة، وقد يجد بعضهم ممن لديه مرافق البنية التحتية - شبكات لاسلكية أو شبكة رئيسية للألياف - أنه من الأجدى لهم إنتاجياً وتجارياً توفير هذه السعة للشركات التي تركز على بيع الخدمات للمستخدمين. وقد يجد مقدمو مرافق خدمة الإنترنت اللاسلكية (WiFi) فوائد في ربط مرافقهم المنفردة بآليات إصدار الفواتير التي تسمح للمستخدمين باستخدام مرافقهم بنفس الطريقة التي تسمح بها البنوك لعملائها باستخدام بطاقتهم المصرفية في ماكينات الصرف الآلي التي تملكها بنوك مختلفة. وقد يستفيد جميع المشغلين الجدد من عملية النفاذ المشترك الآمن إلى التوصيل الدولي للإنترنت بأقل تكلفة.

إن التعاون والمنافسة قد يفيدان المشغلين الجدد، ويمكن لبتلكو أن تستفيد من ذلك أيضاً في علاقاتها مع المشغلين الجدد، حيث أن توفير المرافق والخدمات على أساس الجملة قد يكون مربحاً ويعتبر خطأً تجارياً هاماً لبتلكو. وترى اللجنة أن فصل خطوط الجملة والتجزئة التجارية لبتلكو إلى مجموعتين تجاريتين متميزتين وفقاً للتوصية أعلاه، ليست ممارسة تنظيمية جيدة فحسب، بل أيضاً سياسة تجارية جيدة.

وترى اللجنة أنه من الأهمية لمملكة البحرين أن تركز هيئة تنظيم الاتصالات في سياساتها التنظيمية مستقبلاً على مستوى إستراتيجي أكثر، يقوم على النظر إلى المخاطر والفرص في قطاع

الاتصالات وقطاع الاقتصاد ككل. كما ترى أنه من الضروري خلق وبناء إجماع عريض حول الخطوات التالية وكسر الروتين الحكومي والتأخيرات البيروقراطية غير اللازمة. كذلك ترى اللجنة أن هناك حاجة للتركيز أكثر على "الساعة التجارية" بدلاً من "الساعة الإدارية" وذلك فيما يتعلق بحل بقية المسائل الرئيسية. وحيث أن اللجنة تدرك تماماً المصاعب العملية التي تواجه الهيئة وقطاع الاتصالات ككل، فإن كل خطوة إلى الأمام مهما كانت صغيرة، ستظل موضعاً للجدال وسوف تستغرق وقتاً، إلا أننا متفائلون بأن جميع المساهمين في قطاع الاتصالات وغيره سيضعون الصورة الكبيرة نصب أعينهم، وسوف ينسقون جهودهم لتحديد المجالات ذات الفائدة المشتركة وتقدير أوجه الاختلاف والسعي لتجاوزها.

هذا وتعرب اللجنة عن تقديرها لإتاحة هذه الفرصة لها كي تساهم في هذه المناقشات الحيوية.